كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

النظام التجاري التربوي في عهد المهدي

إعـداد

د / حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني

أستاذ التاريخ الإسلامي ، جامعة نيالا ، كلية التربية ، قسم التاريخ

E.mail;hananAbdo5566@gmail.com

د / الطاهر الحاج النور أحمد زروق

أستاذ التاريخ الحديث ، جامعة زالنجي، كلية التربية ، قسم التاريخ

د / حليمة عبد الرحمن بكر صندل

أستاذ التاريخ الحديث،جامعة الفاشر،كلية التربية، قسم التاريخ

﴿ المجلد الثالث والثلاثين– العدد الثامن – أكتوبر ٢٠١٧م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مستخلص

استهدفت الورقة الأهمية التاريخية للنشاط التجاري عبر الدولة المهدية مع إظهار و توضيح جوانب الاضطراب الذي صاحب هذا النشاط كالخلل الأمني الناتج عن صراع القبائل المعارضة للدولة المهدية إضافة إلى تزمر التجار للنظام القائم الذي حد من نشاط التجار الفاسد .

كان المهدي مهتماً بأمر التجارة و التجار لذلك كثيراً ما يرسل الرسائل التي تحمل بين سطورها التوجيه و الإرشاد و الترغيب و الترهيب أحياناً . ثم سار على نهجه خليفته الذي وضع للسوق ضوابط صارمة ، كما حسن الإدارة و المراقبة ، قد قامت الدولة بصك العملة مع المحافظة على استمرارها تداولها.

إزاء ذلك وجدت الكثير من السلع طريقها إلى الأسواق المحلية أو الخارجية . فأصبح للدولة عائداً مادياً مقدراً مما أسهم في دفع عجلة الاقتصاد التجاري بصورة ملحوظة

كان احتكار التجارة من خلال بيت المال الرئيس عاملاً في ازدهار هذا النشاط لأنه قوم النظام التجاري و أخضع التجار للمراقبة حتى لا يتثنى لهم التسلل و تهريب البضائع للخارج . كما جاء اهتمام الدولة المهدية بتطبيق فريضة الزكاة لأنها ركن من أركان الإسلام ، و عاملاً مهماً للتفاعل الاجتماعي هذا بجانب اهتمام الدولة بالضرائب و العشور و توزيعها على مستحقيها .

Abstract

The research was the historical significance of business activity across the Mahdist state with the show and clarify aspects of the turmoil that accompanied this activity, as security disturbance due to opposition of tribal conflict Mahdia state, in addition to mump traders based system which limited their business corrupt.

Mahdi was interested by Commerce and traders so often sends messages that carry between lines direction, guidance ,motivation and frightening sometimes. Then followed by his ` successor, who put to the market strict control approach, as improving administration and observation, and the state coinage for currency while maintaining the continuity and deliberation.

According to the previous reformations a lot of goods found its route to domestic or foreign markets, bringing the state estimated fun

مقدمة :

كان السودان متطلعاً كغيره من بلدان العالم الإسلامي للخلاص من سوء الحال وإقامة وضع فيه سلامة للدين و عدالة الحكم و كفالة العيش ورد الكرامة المسلوبة .

فكان في تراث الإسلام أدلة كافية عن ظهور الإمام المهدي الذي سوف يظهر ليطهر البلاد من الفساد ويعم الأمن والسلام و العدل .

وعندما ظهر محمد أحمد المهدي الذي ولد بجزيرة لبب و نشأ نشأة دينية خالصة ، و أظهر جانباً كبيراً من الزهد والورع فالتف حوله أقرانه ، كما وجد مكانة عالية في نفس أستاذه ، فذيع صيته ثم هاجر إلى الجزيرة أبا حيث التف الناس حوله فأصبح له مريدين كثر ،خاصة عندما أسر بمهديته لخاصته ثم أعلنها جهراً حتى يواجه الحكومة

فواجهها و خاض معها معارك كثيرة ، فكان هو المنتصر في كل جولة، فزاد هذا الانتصار المستمر من عدد مناصريه ، كما قويت شوكته و ازدادت ثقته بنفسه ، مما جعله يفكر في تغيير النظام القائم وبهذه الكيفية أصبحت الدعوة دينية سياسية ، فنجح الإمام المهدي في تكوين دولة ذات إرادة قوية.

أستطاع المهدي أن يضع دستوراً لدولته الجديدة ومنهجاً إسلامياً شهد له التاريخ.

فارق المهدي الحياة باكراً ، وخلفه الخليفة عبد الله التعايشي الذي سار على نهجه وعلى الرغم من العقبات والصعوبات التي واجهت الدعوة المهدية إلا أنها استطاعت أن تصنع دولة قوية شغلت العالم الخارجي كثيراً .

أهداف الدراسة :

أ. إظهار أهمية النشاط التجاري كأساس اقتصادي لأي دولة .

ب. أظهار الدور الكبير الذي لعبته الدولة المهدية في مجال التجارة .

ج. إلمام الباحثين بقدر قليل من المعلومات عن حركة التجارة في عهد الدولة المهدية

أهمية الدراسة :

١. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الكشف عن مدى اهتمام الدولة المهدية بتطبيق المبادئ التي نادى بها ومن ثم الاهتمام بالأهالي و رفاهيتهم .

٢. محاولة معرفة الجهود التي بذلتها الدولة المهدية لحماية التجارة والأسواق الداخلية ، وكيف أنها استطاعت أن تنجح في علاقاتها التجارية الخارجية بالرغم من وجود التحديات والمهددات بالدولة .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة منهج السرد ،الوصف والتحليل التاريخي بلوغاً للهدف .

المحور الأول

النظام التجاري في عهد المهدي

لاشك أن التجارة من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي عني بها الإسلام منذ فجره ، فنري أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مهتماً بهذا النشاط ، لأنه عمل ، بها لهذا أنشأ لها نظاماً إسلامياً رائعاً وهي الحسبة ، واضطلع بذاته الشريفة بها ، منعاً للظلم بين المنتج والوسيط ، فكان الشعار لا ضرر ولا ضرار.

كان الرسول صلى الله عليه وسلم ، يجوب الأسواق بنفسه ، مراقباً وموجهاً وحاثاً المسلم أن يكون(سمحاً إذا باع وإذا اشتري وإذا اقتضي) كما كان يحذر الوسيط من ظلم المستهلك والمنتج وعندما وجد بائعاً يخفي المبتل من الطعام تحت الجاف منه نبهه قائلاً:(أفلا جعلته فوق حتى يراه الناس؟ من غشنا فليس منا) لذلك حرم الدين الحنيف البيع إلا بتحديد دقيق للمباع نوعا وسعرا ، هكذا كانت التجارة في عهد الرسول صلي الله عليه وسلم [١].

أما الدولة المهدية فإنها اتخذت عدة إجراءات تنظيمية وإدارية إزاء النشاط التجاري وحركته،فقد سعت سعيا حثيثا لتنظيم السوق وإدارته بجانب اهتمامها بالعملة حيث أصدرت عملة نقدية للتعامل بها،مع ضرورة استمرارها وتوفرها،أن هذا التطور يشكل حركة تجارية نشطة كما يمثل ميلاد قاعدة جديدة في مرحلته الأولي لتجاوز سلبيات الحكم السابق (الحكم التركي).

ولما كان السوق يمثل جانبا مهما في أي دولة ، نلاحظ أن المهدي قد وضع لها برنامجا اقتصاديا لمجتمع في حالة حرب ، وفي مجتمع كهذا من الطبيعي إن تذوب نزعة التملك الفردي ليحل مكانها الرغبة الملحة للمشاركة مع إحساس الفرد باكتفائه بما يقيم قوت يومه فقط ، متمسكا بمنهج المهدي الزاهد الداعي إلي نبذ الحياة الفانية وقشورها والتطلع إلي حياة أخري، فاتسق روح الجهاد والنزعة الزاهدة في الحياة فأصبح المجتمع صاحب سلوك فاضل يؤثر حياة الشراكة علي الخصوصية [٢].

١محمد هاشم عوض ، مقال بدورية(حماية المستهلك من منظور اقتصادي إسلامي) مجلة دراسات اقريقية ، دار الجامعة ،العدد ١٧ (١٩٩٧) ص ٣٧ ،

[٢] محمد سعيد القدال ، الإمام المهدي محمد احمد بن عبد الله ، بيروت ، دار الجيل(١٩٩٢م) ص١٤٤.

بالرغم من حرص المهدي الشديد علي وضع برنامج اقتصادي متين يلبي طموحاته وطموحات أنصاره إلا أن حركة السوق الداخلي في فترته قد أصيبت بنوع من الكساد وذلك جراء الحروب والمعارك والاضطرابات المستمرة ، مما أدي إلي ضعف النشاط التجاري وإحجام التجار وخاصة الأجانب من الممارسة التجارية النشطة، كما اضطرب تداول العملة وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالتجارة ، لاغرو فان ذلك دائما ما يحدث في حالة الحروب الشعبية ، لذا لم تشهد فترة المهدي نشاطا تجاريا فعالا لكن الخطوات والتدابير التي تم اتخاذها في عهده شكلت علي قلتها احدي الأسس التي ارتكزت عليها مسيرة الحركة التجارية في العهد المهدوي ، فكانت أهم تلك الخطوات تسليم بيت المال كل الأسلحة والذخائر والذهب والفضة والماشية والرقيق ، هذا بجانب ضمها للدكاكين والوكالات والطواحين والبنوك التجارية . وكان الهدف وراء ذلك إخضاع النشاط الاقتصادي لاحتياجات الحرب أما الخطوة الثانية حث المهدي الأهالي عن الصدق عند التعامل في البيع والشراء وعدم القسم بالله فوق البيع . كما أن المهدي قد قيد البيع بالآداب مثل : عدم التفكير في الربح فقط ، حتى لا يندفع التاجر وراء الثراء الفاحش لان ذلك يتنافي مع السلوك الإسلامي . فأصبح ذلك السلوك هو ديدن التجار في عهد المهدي ، و عهد الخليفة عبد الله [٣].

[٣] محمد سعيد القدال ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، بيروت ، دارالجيل(١٩٩٧م) ،ص٧٥.

وما يؤكد ذلك رسالة المهدي الآتي نصه :

من المهدي في آداب التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة علي سيدنا محمد واله مع التسليم وبعد.

فمن عبد ربه محمد المهدي بن السيد عبد الله إلي كافة أحبابه في الله المؤمنين بالله وبكتابه خصوصاً أهل السوق بالنعمة وغيرها وجميع المتعاطين حرفة البيع والشراء .

اعلموا أحبائي : أن الدنيا كلها بما فيها من زهرتها ونعيمها لا تزن عند الله جناح بعوضة، بل حلالها حساب وحرامها عقاب، وان الله تعالي قد أوضح لكم فيها منهج الحق ودلكم عليه لتلتزموا بالصدق كي تقيموا الوزن بالقسط في جميع معاملاتكم وما تؤثرون وتذرون من اخذ وبيع وشراء إلي غير ذلك فقال جل وعلا "اتبعوا ما انزل إليكم من ربكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة " ونفي عنكم الظلم بقوله:" والكافرون هم الظالمون".

فكان عزيمة المهدي لكل من بلغه المنشور ودرى ما فيه أن لا يفتري علي الله كذباً ولا يغش أحداً ولا يمكر ولا يخادع ينقض عهداً ولا يحلف يميناً فاجرة لاستجلاب حطام الدنيا الساحرة ولا يبخس ميزاناً أو مكيالاً ولا يطففه ، ويلزم الصدق في أخذه وعطائه وبيعه وشرائه وجميع معاملاته ... الخ .)

٢٤ شعبان سنة ١٣٠٠هـ/الموافق ٣٠مايو سنة ١٨٨٣م[٤].

بدأ السوق يستعيد نشاطه واستقراره تدريجياً عندما اهتم المهدي بالناحية الإدارية التي نظمت حركة الشراء والبيع في السوق ولعل سوق أم درمان هو النموذج الأمثل لذلك ، لان المدينة شهدت الحركة التجارية الداخلية النشطة خاصة وأنها مركزاً مهماً للتجارة بالداخل نظراً لربطها للمناطق المعزولة التي كانت تحيط بها، فأصبحت أم درمان مركزاً تجارياً نشطا جاذبا للتجار من مناطق مختلفة(كردفان ، الجزيرة ، دنقلا ، بربر، الجنوب، سواكن، وبعض الدول الخارجية فيما بعد)[٥].

المحور الثاني : النظام التجاري في عهد الخليفة عبد الله

[٤] محمد إبراهيم ابو سليم ، منشورات المهدية ، بيروت ، دار الجيل (١٩٧٩م)، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤

[٥] *محمد سعيد القدال ،تاريخ السودان الحديث ، ١٩٥٥م، ص٢٥٨ .*

بعد وفاة المهدي وجه الخليفة عبد الله نظره نحو الحركة التجارية فقام بوضع نظام تجاري ملزم للتجار، فكانت الخطوة الأولي مطالبة أمين بيت المال بكتابة تقرير يومي عن النشاط التجاري في السوق كان شيخ السوق يقدم تقريراً يومياً عن الحوادث التي تقع فيه ، ومن جانب آخر عين الخليفة عدداً من المراغبين عرفوا باسم مصلحي السوق المراقبين ومهامهم تنصب في مراقبة أحوال السوق وإصلاحه خاصة في الحوادث التي تقع عند البيع الشراء وطمأنة الأهالي وعدم التعرض لهم .

كما أُسست محاكم للسوق للتأكد من أن البيع والشراء يتم بالتراضي كما تقوم المحكمة بإصلاح السلوك ومنع الغش والفساد مع الاهتمام بالأسعار ومنع التهريب، والوقوف علي صحة اللحوم والخضروات والفواكه، إضافة للمأكولات المعروضة للبيع، وكانت للمحكمة مأموراً لمراقبة الموازين والمكاييل ، ومراقبة آداب السوق عند البيع والشراء ومعاقبة اللصوص ، وفي العام (١٨٨٨م) تم تقسيم السوق ، وخصص لكل مجموعة تتاجر في سلعة معينة مكان خاص بها[٦].

اهتم الخليفة بسوق الذرة(موردة العيوش) وعين لها مشرفاً للتوجيه والإرشاد، وتعديل الكيل كما أمر الوسطاء(السبابة أو السماسرة) أن يلتزموا بالتوجيهات ولا يحق لهم ممارسة السمسرة أو السبابة في العيوش، مع عدم احتكارها ، وبذلك كان تجار العيوش أكثر فئات التجار إلزاماً بالسلوك والأخلاق التجاري([٧]).

من جانب آخر خصص مكان معين للتجار من النساء، وكان ذلك تعاطفاً من الدولة تجاه النساء اللائي فقدن أزواجهن في الجهاد ، فخصص لهن سوقاً منعزلاً منعاً للاختلاط ، فكان لنساء البقارة مقدرة عقلية جبارة في التجارة ومعاملاتها ، إما النساء بصفة عامة قد نجهن في ممارسة التجارة المتخصصة ، فصرن عنصراً جديداً دخل المجال والنشاط التجاري بفعالية ، فأسست نواة لسوق عرف اليوم بسوق النسوان .

اهتمت الدولة بتنظيم الأسواق في الأقاليم بالذات في أسواق المدن الكبيرة وعين لها الخليفة مشرفين أكد لهم أن معاملة الناس في الأسواق سواسية ، نتيجة لذلك ظهرت الأسواق في

[٦] سيرجي سمرنوف ، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخي سوفيتي ، ترجمة هنري رياض ، بيروت ، دارالجيل (١٩٩٤م) ، ص١٣٠.
[٧] محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ، مرجع سابق ، ص٢٥٨.

مناطق الإنتاج وأخذ إليها التجار والبدو الرحل والمزارعين لتصريف بضاعتهم وشراء احتياجاتهم [٨].

الجدير بالذكر أن الأسواق قسمت إلي أربعة أنواع أساسية النوع الأول الأسواق الكبيرة في المدن ، النوع الثاني أسواق القرى ، أما النوع الثالث فهي الأسواق الصغيرة(أم سويقو) ، وأخيراً النوع الرابع هي الأسواق الموسمية غير المستقرة أو المتجولة أو الأسبوعية وهي أكثر شهرة .

لقد أدي تنظيم الأسواق إلي سهولة التعامل والحركة عند توزيع البضائع مع ازدياد الإرباح بصورة كبيرة وفاعلة [٩].

فلح أولاد البقارة ونسائهم وأطفالهم في التجارة حتى أصبح لهم نصيب كبير في تجارة القطاعي(التجزئة) في أم درمان ففاق نشاطهم المجموعات الأخرى ،كما أن قطاع الرعاة دفعهم التعامل بالعملة(الريالات) إلي جمع المال والثراء[١٠].

أتجه الخليفة بتجارة دولته نحو الحبشة حباً في كسب المال خاصة بعد زيادة إرباح بالدولة ، فكان استيراد البضائع من الحبشة يتم بسرية تامة ، فظل مندوبو الخليفة يتصلون سراً بالنقادية (هم التجار من الحبشة ، أما لفظ نقادة فهي حبشية الأصل وتعني تجارة) ، استمر النشاط التجاري بين دولة المهدية والأحباش إلي حيث ظهور الزحف الأجنبي نحو السودان ، فأدي ذلك ألي توقف تلك المساعي التجارية.

الجدير بالذكر بعد سقوط الخرطوم جلب التجار السودانيين قدراً كبيراً من الذهب والفضة ، فظهرت ممارسة النهب والتهريب وانتشرت بصورة واسعة نحو جهات خارج السودان ، مما جعل الخليفة يصدر أمراً شديد اللهجة للتجار بعدم حمل الذهب والفضة إلي مصر فأثر ذلك سلباً علي النشاط التجاري بين السودانيين ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً ، فانتعشت التجارة مرة أخري وعاد للسودان نشاطه بتبادل السلع والبضائع (الصمغ ، ريش النعام، التمر وغيرها)[١١].

كان النظام المتبع جمع هذه الأصناف في بيت المال إلي جانب ما فيه من بضائع مخزونة ، علي إن تقدم جميعها في سوق المزاد ، فيقوم السودان بالشراء من بيت المال نقداً

---

[٨] محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ، مرجع سابق ، ص٢٥٩

[٩] لمرجع السابق ، ص٢٥٩

[١٠] فيفات أمينة باجي ،الخليفة عبد الله حياته وسياسته ، ترجمة مكي بشير ، الخرطوم ، المروة للطباعة (١٩٩٠م) ،ص١٢٨.

[١١] سلاطين باشا ، السيف والنار في السودان ،ط٣ ، بيروت ، دار الجيل (١٩٨٠م)، ص٢٢٣.

علي أن يرده للتجار بالفائدة وينصرف التجار إلي مصر حيث يتم حيث وبيعها بالفائدة أيضاً[١٢].

ضعف النشاط التجاري للرقيق والأسلحة في عهد الخليفة نظراً لأوامره الصارمة التي أصدرها إلي عماله في الأسواق الحدودية ، خاصة في منطقة بربر والدامر وعيزاب ، وكانت مصر وسواكن مركزيين نشطين لهذا التهريب لذلك أصدرت ذات الأوامر في المدن الواقعة علي حدود الحبشة [١٣].

تضاءلت تجارة الرقيق بشكل كبير خاصة عقب إقصاء الصيادون المصريون من بحر الغزال والاستوائية ، إضافة إلي أن الخليفة عامل القبائل النيلية علي أساس أنها حليفة له في الصراع من اجل تحرير السودان كافة.

بالرغم من جهود الخليفة لقمع تجارة الرقيق إلا أن هناك بعض التجار السودانيين نجحوا في إخفاء بعض الأرقاء ومقايضتهم مع التجار الأجانب في مقابل مواد مثل الرصاص والبارود ، فكانت تجارة الرقيق مصدراً دائما ومهما لبعض التجار [١٤].

كان من نتائج تنظيم السوق ظهور العملة النقدية لأهميتها في تبادل السلع ، قبل سقوط الخرطوم لاحظ المهدي أن الأهالي أحجموا عن تبادل العملات نظراً للحرب القائمة ، لكن عقب سقوط الخرطوم رأي المهدي ضرورة إصدار عملة مستقلة حتى يستقيم أمر التبادل التجاري ، وليؤكد استقلاله عن مصر أوكل إلي احمد سليمان أمين بيت المال القيام بتلك المهمة علي أن يستعين ببعض الصاغة بالخرطوم ، فتم إصدار أول عملة للمهدية في العام (١٨٨٥م) من ثلاث فئات: جنيه ذهب وريال فضة ونصف ريال فضة وكانت قيمة العملات السائدة عالية لارتفاع نسبة الذهب والفضة فيها ، وتم تداول جميع أنواع العملات في المعاملات التجارية ، في الأسواق الداخلية بالرغم من انتشار أسلوب التبادل التجاري (المقايضة)[١٥].

بعد مرور سنوات من الثورة أحست دولة المهدية بحاجة ملحمة للمال نظراً لزيادة الواردات عن الصادرات ، إضافة إلي النشاط الكبير في تهريب سبائك الذهب والفضة بكميات

[١٢] المرجع السابق ، ص٢٢٤.

[١٣] فيفان امينة باجي ، مرجع سابق ، ص١٢٨.

[١٤] محمد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص١٤.

[١٥] محمد سعيد القدال ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سابق ، ص٧٩.

كبيرة إلي الخارج ، مما جعل الخليفة يفكر في سك عملة خاصة بالدولة المهدية فقرر إصدار عملة جديدة وأوكل إلي أمين بيت المال الجديد إبراهيم عدلان تنفيذ المهمة فأسست دارا لسك العملة في ام درمان وأسند الإشراف الفني إلي الياس الكردي علي أن يعاونه حاج قلندر(صائغ من بخاري) ففي العام (١٨٨٧م) صدرت أول عمله فضية للخليفة وكانت من أربع فئات عشرون قرشاً، عشرة قروش ، خمسة قروش ، وقرش.

فكان صافي الفضة فيها أقل بمعدل ثلاث أرباع من عملة المهدي ، رفض التجار التعامل بها ، فأُستخدم معهم إجراءات معينة صارمة وأجبروا علي قبولها فظلت مستخدمة حتى عام ١٨٩٢م [١٦].

عندما تولي النور الجريفاوي عمالة بيت المال كان له فهم عن العملة إذ أدرك أن العملة ليست سوي رمز وقيمتها ليست بقيمة المادة المصنوعة منها طالما بها الأختام .

لهذا أخذت نسبة الفضة تقل في العملات التي صدرت في عهده وفي عام١٨٩٣صدرت عملة جديدة سميت(أبو كيس) وهي تعتبر أنجح عملة أصدرتها الدولة المهدية ، لكن الملاحظ أن الخليفة لم يكن راضياً عن العملات التي تصدر فأولي اهتمامه بمسبك العملة ومنح نيوفلد الألماني الذي كان أسيراً في الدولة المهدية مبلغ خمسمائة ريال لعمل سبك جديد وعين معه أثنين من السوريين لمعاونته ، ويبدو أن العملة التي صدرت لم تكن جيدة لان كمية الفضة التي بها كانت قليلة كما قام الصاغة بتزويرها.

ومنذ العام ١٨٩٧م تحول إصدار العملة من أيدي المقاولين فأصبح مسئولية بيت المال وكان أمين بيت المال هو المسئول عما يجمع من الأموال ، لذلك كان يتم اعفاء أمناء بيت المال من وقت لأخر حتى لا يتورطون في عمليات الرشوة [١٧].

ظهرت عملات محلية متعددة في الأسواق المحلية مما أدي إلي اضطراب في حركة التجارة بالأسواق ، كما أصبحت الأسعار للبضائع تتغير وفقاً لنوع الريال ، وأيضاً اختفت الريالات

[١٦] محمد سعيد القدال ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سابق ، ص٨١.

[١٧] فيفان ياجي ، ص٨٣.

التي تحتوي علي بعض الفضة وبقيت ريالات النحاس التي لقبها الناس(بالبزاجوري) مما جعل التجار يخفون بضائعهم فاضطربت الحركة التجارية في أم درمان وتدهورت الأحوال الاقتصادية ، انزعج الخليفة لهذا الوضع وحمل رئيس السوق وضابط الشرطة المسئولية وقام بفصلهما ، ووضع إدارة السبك تحت إمرته مباشرة ثم اضطر إلي إغلاقه ، مما أدي إلي انخفاض سريع في قيمة العملة وارتفعت أسعار البضائع [١٨]

إن تغيير العملة المستمر والتزييف أديا إلي إضعاف التجارة بصورة كبيرة سادت الفوضى في الأسواق ، وبذلت الدولة المهدية عدة محاولات للمحافظة علي استقرار العملة وسيولتها لأنها تلعب دوراً كبيراً في حياة الناس الاقتصادية فكانت تنجح حيناً وتفشل حيناً.

المحور الثالث : أهم السلع المتداولة في السوق

[١٨] المرجع نفسه ، والصفحة.

أ. المحاصيل : تعتبر الذرة من أهم المحاصيل المنتجة و المستهلكة فهي الغذاء الرئيسي للسكان كما يشمل إنتاجها أكبر المساحات الزراعية ، لذلك شكلت تجارة الذرة نشاطاً أساسياً في عملية التبادل التجاري و خاصة في مناطق الإنتاج كالجزيرة مثلاً .

اهتمت الدولة المهدية بسوق الذرة في القضارف لأنها من ضمن مناطق إنتاجه المهمة و لما كانت المنطقة مسرحاً للمعارك الدموية رأى الخليفة ضرورة إعادة الاستقرار للمنطقة و عودة قبائل الضبانية ليشتغلوا بمزارعهم لقضاء حاجاتهم ، كما أن ذلك سوف يشكل مصدر دخل كبير لبيت المال .

فوجد الجزء الشمالي الحظ الأوفر في سوق الذرة خاصة في مجال تموين السكان والجيوش المرابطة ، ومن ناحية أخرى مد منطقة شرق السودان بالذرة [١٩]

فأصبح هناك استقراراً ملحوظاً في سعر الذرة لكنه ارتفع وقفز بصورة عالية عند بداية الغزو الاستعماري .

لكن إذا أخذنا في الاعتبار ظروف وأحوال دولة المهدية الداخلية والخارجية فإننا نلحظ أن الأسعار تتعرض إلي تقلبات كثيرة بيد أن الصفة الغالبة هو الاستقرار النسبي [٢٠]

التمر:أصبح التمرمحصولاً آخر مهماً في السوق الداخلي ، فكان بيعه يتم بطريقة تمثل نموذجاً لأسلوب التبادل التجاري الذي كان متبعاً في دولة المهدية ، كان التجار يدفعون الثمن مقدماً لمندوبي بيت المال ، ثم يرسلون من ينوب عنهم إلي المديرية الشمالية لاستلام الكمية بعد أن يأخذوا التصاريح (وهي عبارة عن رخص كان يمنحها بيت المال للتجار الذين أوفوا بالتزاماتهم المالية حتى لا يتعرض لهم أحد ولا يواجهوا معارضة من أي جهة من الجهات) .[٢١]

ب. المواشي :

[١٩]– محمد سعيد القدال : السياسة الاقتصادية للدولة المدية ، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٣.

[٢٠]– سلاطين باشا : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

[٢١]– سلاطين باشا : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

هي من الأصناف التي تكثر عرضها في السوق (كالخيول ، الإبل ، والأبقار ، الماعز) وذلك يشير إلي أن الرعاة كانوا يلعبون دوراً أساسيا في مصدر الدخل داخل المدينة أو خارجها أو في مناطق الزراعة المتطورة ، من جانب آخر أن والحروب وتحرك الجيش المستمر كان في حاجة على بعض تلك الأصناف كوسيلة أحياناً [٢٢]

كانت الحركة التجارية تعتمد على الإبل لنقل البضائع ، الملاحظ أن الدولة المهدية لم تضع أسعاراً محددة لتلك الحيوانات كما فعلت الحكومة التركية المصرية .

إن أسعار الخيول كانت تتراوح ما بين ٢٠٠ إلي ٦٠٠ ريال والبغل ما بين ٦٠ إلي ١٢٠ ، إما سعر الحصان أرتفع إلي ألف ريال مع بداية الغزو الأجنبي فأصبحت الأسعار تسير وفقاً لهذا الجدول .

الصنف	السعر في بداية الدعوة	السعر عند قيام الدولة	السعر عند الغزو الأجنبي
الأبقار	٣٠ – ٤٠ ريال	١٠٠ – ١٦٠ ريال	٦٠٠ ريال
الجمال للركوب	٨٠ – ١٠٠ ريال	٢٠٠ – ٤٠٠ ريال	١٠٠٠ ريال
جمل الشيل	٥٠ – ٧٥ ريال	٦٠ – ٨٠ ريال	٦٠٠ ريال
الضان	٢ – ٣ ريال	٣ – ٦ ريال	٤٠ ريال

ثم وفقاً لارتفاع تكاليف الترحيل ارتفعت الأسعار .[٢٣]

ج. **الصمغ** : نظراً لأهمية التجارة بها والمكانة التي تلعبها في الحياة الاقتصادية جاء اهتمام الدولة المهدية بهذه السلعة النقدية ، وقد أحتكر بيت المال هذه السلعة بالذات إضافة لسن الفيل ، باعتبار أن أسلوب الاحتكار كان معروفاً منذ العهد التركي المصري ، وسارت الدولة المهدية على ذاك المنوال ، أما عملية التعامل التجاري بسلعة الصمغ ؛ فإن بيت المال هو الذي يحدد السعر الذي كان يتراوح ما بين العشرين إلي الثلاثين ريالاً للقنطار.[٢٤]

ثم يقوم بيت المال ببيعه للتجار في حدود ثلاثين إلي أربعين ريال فكان يعرض على التجار أحياناً بضائع من بين المال مقابل الصمغ الذي يمتلكونه ، الملاحظ أن سعر الصمغ لم يكن ثابتاً ، فقد وصل أواخر عهد المهدية إلى خمسة ريالات ، لكن بيت المال حدد السعر

[٢٢] – سلاطين باشا :المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٢٣] – سلاطين باشا : مرجع سبق، ص ٤٦ .

[٢٤] – نقوم شعير : تاريخ السودان وجغرافيته ، تحقين محمد إبراهيم أبو سليمان ، بيروت ،' دار الجبل (١٩٨١م) ، ص ١٧٦.

بسبعة ريالات وعلى التجار الشراء بذات السعر مما جعل التجار يقدمون طلباً للخليفة للتدخل من أجل تخفيض السعر الصادر من بيت المال .[٢٥]

كان الصمغ يصدر عن طريق النيل شمالاً إلي مصر وعن طريق سواكن إلي أوروبا ، وعند مدينة بربر تدفع عليه ضريبة عبارة عن ريال لكل قنطار كما يتم أيضاً فحص البضاعة بدقة ، وتدفع خمسة ريالات أخرى لكل قنطار متجهة شرقاً أو شمالاً ، وبذلك شكلت ضرائب الصمغ دخلاً شبه ثابت لبيت المال يصل أحياناً إلي سبعة وأربعين ألف ريال في الشهر .[٢٦]

الجدير بالذكر أن النشاط الخاص بتجارة الصمغ قد شكل نوعاً من الترابط الإقليمي الداخلي والخارجي ، مما أدي إلي أضعاف العزلة والانطواء بالداخل .

سن الفيل :

لما كان سن الفيل من السلع النقدية المهمة ، جاء اهتمام الخليفة بها كبيراً ، وقد كتب إلي حمدان أبو عنجة قائلاً (نعرفك أن سن الفيل كان سابقاً للكفرة وآلت بعد ذلك للمهدية ، وصارت لعموم المسلمين وحقها إن تحفظ من الإضاعة والداعي ذلك ما أذنا سابقاً لأحد في بعيها و التصرف فيها فأرسلوا الموجود بطرفكم منها جميعاً ولا يصير بيع شيء بالغرب كلية) من خلال هذه الرسالة يتضح أن أسعار سن الفيل بالغرب كان ضئيلاً ربما كان الخليفة يريد لهذه السلعة أرباحاً كبيرة. [٢٧]

يأتي سن الفيل غالباً مرة في العام من الاستوائية وأحيانا من دارفور ولم تكن للسلعة مردوداً نقدياً وافراً ، نتيجة للقارات التي كانت تشنها القبائل المحلية ، مما جعلت الدولة المهدية تفقد سيطرتها على تلك المناطق ،

كان سن الفيل يرد إلي بيت المال ثم يصدر إلي سواكن وينقل بالراكب ، وكانت الكمية كبيرة أحيانا .

هـ. ريش النعام :

أصبح ريش النعام من السلع النادرة القليلة نظراً لانعدام الأسلحة النارية والذخيرة بعد وقف استيرادها من الخارج كما أن الخليفة منع صيد النعام على ظهور الخيل ، كما منع تربيته

[٢٥]– نعوم شقي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٧.

[٢٦] – سلاطين باشا : مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦.

[٢٧]– محمد سعيد القدال : المحاسبة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦.

، لكن السبب الأقوى أن الخليفة منع استعمال الأسلحة النارية إلا لإغراض الحرب كما رفض التماس أي عذر من التجار بمزاولة هذا النوع من الصيد .[٢٨]

و. الرقيق :

هذا النوع من التجارة يعتبر أرثاً قديماً ورثته الدولة المهدية من العهود القديمة، انتعشت نسبياً في عهد الحكم التركي المصري لكنها ضعفت كظاهرة بل كأنها اختفت مؤخراً.

أما في عهد الدولة المهدية فإن بيت المال أحتكر التعامل بالرقيق الموجود لتوزيعه على المحاربين بدلاً عن الرواتب بأثمان منخفضة وبعد سقوط الخرطوم تجمع لدي بيت المال عدداً كبيراً من الرقيق ، ووجدت الدولة مشقة في إعاشته ، فرأى المهدي أن يوزعه على الجيش لكل عشر أو عشرين جندياً رأسا من الرقيق .[٢٩]

عندما أستقر أمر المهدية في عاصمته الجديدة أم درمان ، تم افتتاح سوق معين للرقيق بالقرب من بيت المال ، حيث أصبح أكبر سوق في دولة المهدية ، وقد تم تنظيمه على يد ود عدلان ، كما كان بالأبيض سوق أخر وأسواق أخرى في المدن المختلفة ، جميع هذه الأسواق تتعامل في بيع النساء والأطفال لأن الذكور يؤخذون للجندية .

فكانت سياسة بيت المال في شراء الرقيق الصالح للجندية وترك الباقي للتداول الحرفي في السوق [٣٠]

كانت مناطق جبال النوبة هي المصدر الأساسي للرقيق بينما الاستوائية كان طريقها شبه مغلق ، إضافة لوجود مشقة كبيرة للوصول أليها هذا بجانب تمرد القبائل و عصيانها مع صعوبة استخدام السفن لانعدام الزيوت وقطع الغيار ، كما أن السدود كانت تمثل عوائق كبيرة عند الملاحة ، أما بحر الغزال يأتي منها القليل عن طريق التهريب ، كما كان وارد بني شنقول

[٢٨]– محمد سعيد القدال : مرجع سبق ذكره ، ص٩٧ .
[٢٩]– سلاطين باشا : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٨.
[٣٠]– المرجع نفسه ، ص ٥٥٨.

قيلاً؛ لأن هنالك أمراً أن يتم التعامل فقط مع من يحمل تصريحاً من بيت المال أو ترخيص من عامل بحر الغزال .[٣١]

مع مرور الوقت أصبح الرقيق التعامل التجاري به نادراً لأن تداوله في السوق أصبح يدر أرباحاً طائلة كما يستخدم أحياناً كعملة تستبدل ببضائع أو يباع لكسوة الجهادية أو لسد حاجة الجنود الملحة أو حاجة الأنصار .

كان الخليفة يخشي تسرب الرقيق نحو مصر وسواكن ، حتى لا يستخدموا كأدوات ضد الدولة المهدية . و بالرغم من تحوط الدولة المهدية ألا أن التجار كانوا يهربون الرقيق ويقومون ببيعه بأثمان باهظة ، لذلك منع الخليفة أي تداول للرقيق الشباب ، كما منع تهريب الرقيق عبر البحر الأحمر إلي جدة حتى لا يضع الانجليز يدهم عليه في البحر ، خاصة وأن تجارة البحر الأحمر كانت نشطة ويتم خلالها تهريب الرقيق عبر مختلف الموانى ، بما فيها الموانى التي تقع فيها المياه الايطالية .[٣٢]

أما عن الضرائب في الدولة المهدية فإنها طبقت نفس أنماط الضرائب الإسلامية

الزكاة العشور وأضافت التغنيم) وكذلك مصادر الأموال الاخرى وبعض الضرائب المباشرة هذا بجانب التبرعات التي يجود بها التجار .

فكانت الغنيمة تقسم وفقاً للآية الكريمة قال تعالي:**(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آَمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) سورة الأنفال الآية (٤١))**

أما التغنيم فهو كالغنيمة من حيث أن كراهما يؤدي إلي أخذ كل أموال الجهة المعادية وردها لبيت المال ،ألا أن الغنائم مرتبطة بظروف الحرب وهي النمط المعروف التاريخ الإسلامي ، أما التغنيم فهو مصادره أموال أعداء المرتكبين للأمور التي يصادر مال مرتكبيها

[٣١]– محمد سعيد : السياسة الاقتصادية وبه للدولة البرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩.

[٣٢]– محمد سيعد القدال : مرجع سبق ذكره ص ٩٩.

دون وجود حرب بين الطرفين ولا تقسم الأموال الصادرة كما تقسم الغنيمة بل تذهب كلها لبيت المال . وقد اعتبر البعض الأحيان أن الغنيمة والتغنيم حالة واحدة تجوزاً.[٣٣]

أما الزكاة فهي ركن من أركان الإسلام ، وقد حددت أنواعها ومقاديرها حسب السنة النبوية وحددت الشريعة الإسلامية خمسة أنواع تجب فيها الزكاة وحددت مقاديرها وهي (زكاة النقد ، السوائم ، عروض التجارة أي ما ليس بذهب أو فضة ، الزرع والثمار ، المعدن واالركاز)ثم توزع الزكاة بنص الآية الكريمة قال تعالي : (**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**) سورة التوبة الآية (٦٠) .

كما تؤخذ العشور عن مرة واحدة في السنة من كل خادم تقديرات العشور من ١٠% على أهل الحرب ، ٥% من أهل الذمة و٥ و٢% على المسلمين .[٣٤]

وفي حالات أخرى كانت تراعي الظروف الاجتماعية لأن العشور هي العوائد الجمركية . الملاحظ أن الدولة المهدية لم تأتي بجديد بالضرائب وإنما أخذت الضرائب التي كانت متبعة في الدولة الإسلامية ، في المهدية لم تخرج عن أطار المذاهب الأربعة وهذا التناقض موجود ليس في الدعوة المهدية وحدها ، بل داخل الحركات الصوفية بصفة عامة.[٣٥]

واجهت الدولة المهدية مشكلة جمع الضرائب خاصة في أواخر أيامها، ولعل ذلك يعود إلي ظروف تكوين الدولة نفسها ، ففي أغلب الأحيان كانت الضرائب تجمع من مناطق الإنتاج الزراعي والمدن حيث توغل عنصر التجار داخل المجتمع والتغلغل فيه ، فكانت الفئة المؤهلة تاريخياً لقيادة جهاز الدولة وخلق المناخ المناسب لمسار التجارة هم أولاد البلد ، الذين عرفوا فنون التجارة وارتادوا آفاقها مع إدخال (الجلابة) لكن الصراع حول السلطة أبعد هؤلاء عن أجهزة الدولة وحل محلهم أولاد العرب ، فأصبح التنافس والاختلافات المستمرة هي التي شكل طبيعة العلاقة بينهما مما أثر عن السلطة السياسة وانعكس ذلك الصراع إلي الجانب الاجتماعي مما أدى إلى ظهور فئتين مختلفتين من حيث التكوين التاريخي والمناخ النفسي

---

[٣٣] – محمد إبراهيم أبو سليم : الأرض في المهدية ، (شعبة أبحاث السودان ، جامعة الخرطوم) ١٩٧٠ ص ٣٤

[٣٤] – صالح العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ن البصرة في القرن الأول الهجريط١ بيروت ، دار الطبيعة للنشر (١٩٦٩م) ، ص ١٤٤.

[٣٥] – محمد سعيد القدال : السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦.

والثقافي ، مقابل ذلك كان هناك أسلوبان في ممارسة الحكم ، إزاء ذلك أصبح جمع الضرائب عبئاً على السلطة المركزية التي كانت في أيدي أولاد العرب .

لاشك أن مبدأ المهدية كان منطلقاً من موضع الزهد حتى يتسنى لها محو أثار الحكم التركي المصري الذي كان بعيداً عن نمط الحياة الزاهدة ، وبالتالي هي بعيدة عن الدين . بالإشارة إلى القبائل التي ناصرت المهدي فلم تكن جميعها تحمل هذا التوجه في نفسها إذ كانت قبائل مندفعة نحو جمع الغنائم التي وفرتها الحرب [٣٦]

لذلك انتشرت حوادث النهب والتعدي عن الأنفس للحصول على الغنائم ، لذا كان التناقض بين ما يدعو له المهدي وما تريده تلك القبائل كبيراً ، فالغنيمة والحصول عليها بذاك الأسلوب كان خروجاً عن صفة الزهد أو رفضاً له [٣٧]

إن الغنائم التي شغلت أنصار المهدي هي نفسها التي شغلت المسلمين منذ بداية الإسلام ولعل موقف المسلمين في موقعة أحد يشهد بذلك ، فلا غرو أن كان هنالك صراعاً أو ميلاً نحو الغنيمة خاصة وأن أنصار المهدية قد تركوا مصادر الدخل لديهم وانخرطوا في الجهاد ، لذلك كانت الغنيمة وسيلة تعويضية فقط وحافزاً مادياً يدفع كل فرد للجهاد ونذكر من غنائم المهدية في انتصاراتها الأولى عقب الانتصار على راشد أيمن (٩ ديسمبر ١٨٨١م) غنم الأنصار ما كان معه من مال ورجال وذخائر، ثم الانتصار على يوسف ألشلالي (٣٠مايو ١٨٨٢م) كانت الغنائم شيئاً كثيراً من النقود ، والملبوسات والدواب والأسلحة و بعد تسليم الأبيض (١٩ يناير ١٨٨٣م) وقعت في يد المهدي ٦٠٠٠ جنيه وكميات وافرة من مختلف الأشياء ، وعند انتصار المهدي على هكس (٥ نوفمبر ١٨٨٥م) كانت الغنائم كثيرة ومتعددة يفوق الوصف.[٣٨]

ما يجدر الإشارة إليه أن الغنائم تحولت من ملكية الإفراد إلي حق مشروع للمجاهدين وبالتالي بدأ الصراع بين الرغبة في التملك والرغبة في تسليم الغنائم لبيت المال لحصره وتقسيمه، وفي ذات الوقت هناك الرغبة الملحة في الاستحواذ التي غالباً ما تغلب النفوس . لذلك كان المهدي كثيراً ما يوجه أنصاره إلي عدم الانصياع للرغبات الذاتية حتى لا تسيطر عليهم ويقعون في شباك الانحرافات كالسرقة أو أخفاء ما حصلوا عليه ،كما كان برشدهم على الاعتماد على النفس. وذلك بصدق الجهاد على أن تكون الغنائم وفقاً للجهاد ومن يستطيع أن

---

[٣٦]– حسين مرة النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ، ج١ ، ط١ ، بيروت ، دار الفاراي للطباعة ، (١٩٧٨م) ، ص ٢١٨ . وأنظر محمد سعيد داود : الصراع بين البلد وأولاد االعرب ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم (١٩٩٦) ص٢٥.

[٣٧]– مكين شبيكة : السودان في قرن ، ط٣ ، بيروت ، دار الثقافة للطباعة (١٩٩١م) ، ص ٣٨٩.

[٣٨]– محمد سعيد القدال : السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٨.

يصرف على نفسه فيفعل حتى يصبح بيت المال خالصاً للمجاهدين و الفقراء هذا بجانب اعترافه بمبدأ الخمس للمجاهدين [٣٩]

في عهد الخليفة توسع مفهوم ودلالة الغنائم عند الأنصار و تعددت أغراضها ، فشملت غنائم الحرب والأموال المصادرة سواء من القبائل أو الإفراد وهو ما عرف بالتغنيم ، فلم تعد الغنيمة عقوبة دينية بل عقوبة سياسية .

بعد نهاية الحرب ضد الحكم الأجنبي أصبحت الحروب ضد القبائل المعارضة في الداخل من أهم مصادر الغنيمة مما أدي إلي انفلات أمره فصار عشوائياً مما دفع الخليفة أن يصدر أمراً قاطعاً قال فيه : (لا يجري من أحد تغنيم أحد ألا بأمرنا أو من عامل الجهة ....ولا يغنموا شيئاً لا قليل ولا كثير ألا بعلمنا...) لكن عندما تحدث بعض التجاوزات كان الخليفة يأمر برد الأموال المصادرة إلي أصحابها [٤٠]

الزكاة :

ركن من أركان الإسلام الخمسة فرض على المسلمين منذ فجر الإسلام وبداية الرسالة لتحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق الإنفاق الذي أشار عليه الإسلام في أكثر من خمسين أية حيث هو السبيل الموصل للبر .[٤١]

أشار مكي شبيكة بقوله : (ولكن عصب الحياة لجسم المهدية هو الزكاة الشرعية على المحصولات والإنعام والماشية والأغنام).[٤٢]

لا غرابة أن شكلت الزكاة على المواشي والحبوب الجانب الأساس لدخل الدولة لأن حرفتا الزراعة والرعي هما اللذان يلعبان القدح المعلى في الاقتصاد ، خاصة في بلد يأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية ويسعي لتطبيقها .

---

[٣٩]- محمد سعيد القدال : تاريخ السودانت الحديث (١٩٢٠- ١٩٥٥م) مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢.

[٤٠]- عون الشريف قاسم : الإسلام والعروبة في السودان ، ط١ ، بيروت ، دار الجبل ، (١٩٨٩م) ، ص ١٥٦.

[٤١]- عون الشريف قاسم : مرجع سبقذكره ، ص ١٥٦.

[٤٢]- المرجع نفسه والصفحة .

لم تشهد فترة المهدية استقراراً يسمح بجمع الزكاة بشكل منظم لكنها وضعت الأسس النظرية التي يتم بموجبها جمع الزكاة ، ولم تخرج تلك الأسس عن المبادئ الأساسية التي وضعتها الشريعة الإسلامية ، فكان دور الدولة تذكرة الناس بها بعد أن نسيت أو كادت أن تُنسي ، ثم محاولة تطبيقها بصورة عملية .

إزاء ذلك أصدر المهدي منشوراً مفصلاً عن الزكاة المستحقة على المواشي والمزارع.[٤٣]

كما أكد المهدي تحديد الزكاة على الساقية على أساس العمل الإنساني المبذول وليس على مساحة الأرض كما كان يفعل الأتراك ، فكان انتصاره على هكس عام (١٨٨٣م) بداية تطبيق نظام الزكاة فكان دقيقاً فيها تفادياً للظلم الذي حاق بالناس في العهد السابق .

عندما جاء الخليفة للحكم واجهته مشكلتان هما كيف يقنع الناس بدفع الزكاة وما هي الأسس السليمة التي يجب أن يضعها لجمعها ، بالرغم من أن الزكاة فريضة ألا أنها عبء مالي لأنها ضريبة يجب أن يدفعها الفرد للدولة ، بدافع أنساني ذاتي وديني ،وما لم يتم الاتساق مابين المثل الدينية والرغبات الدنيوية تبقي الزكاة عبئاً .

كان جمع الزكاة من أكثر المسائل صعوبة لذلك يتم جمعها عن طريق موظفين يسمونهم عمال الحقوق ، وأحيانا يكلف أعيان المنطقة وشيوخها للقيام بتلك المهمة ، ويسمح العمال الزكاة بالتعاون مع الشيوخ الذين يؤدون القسم على حسب الأرقام التي قدموها . لا حظ الخليفة تذمر الأهالي عند جمع الزكاة فنبه العمال يعدم التجاوز بحوزة أن يحملوا الناس مالاً طاقة لهم به وقد ورد ذلك في عدة رسائل منها .

(بلغنا أن بعض منكم ضيقوا على أخوانهم المؤمنين غاية التضييق و عاملوهم بمحض الظلم والجور حتى صاروا يكرهون أخذ الحقوق من غير وجه شرعي وكلما تخلصوا من طائفة تبعتها طائفة أخرى .....).

حتى حصل الغدر والظلم على الأهالي وإذاهم، ذلك إلي سوء الظن بالمهدية .[٤٤]

أما العوائد الجمركية فقد عرفت بشكل منظم منذ عهد التركية واستمرت الدولة المهدية في تطبيقها ، فكانت قيمتها في البداية اثنين و نصف في المائة (٢,٥%) ثم ارتفعت إلي عشرة

[٤٣]– محمد سعيد : السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣.

[٤٤]– محمد إبراهيم أبو سليم : منشورات المهدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠.

في المائة (١٠%) ويجري تحصيلها عن طريق بربر ، سواكن وفي دنقلا العرضى، بربر ، كسلا ، القضارف ، وأحياناً يتم تحصيلها عدة مرات في الطريق وتدفع نقداً وعيناً ، وتؤخذ على الصادرات والواردات ويشرف عليها بيت المال أشرافاً مباشراً وأنه يختم البضائع بختمه و يتم تحديد العشور حسب سعر البضاعة أو كميتها .[٤٥]

[٤٥]- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث (١٩٢٠- ١٩٥٥م) مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الدولة المهدية كانت نموذجاً لأحدي الدول الإسلامية بالسودان وقد حاولت أن تحافظ على المجد الإسلامي ليتسق مع أحوال الأهالي آنذاك .

نجح المهدي مؤسس الدولة المهدية في إعادة مجد الإسلام لسيرته الأولى إلى حدٍ ما ، لكنه واجه بعض الصعوبات الداخلية و الخارجية ، مما جعلت الدولة تعيش حالات صراع دائم ؛ لكن بالرغم من ذلك عاش الأهالي السودانيين في رحاب الدولة المهدية الإسلامية فترة تتخللها إدراك القيمة بالذات ، مع ضرورة الدفاع عن الوطن عن طريق تعزيز مبدأ التعاون و الوحدة من أجل وطناً حراً مستقلاً.

النتائج :

١. لا شك أن الدولة المهدية كانت دولة غنية نشأت و تأسست في وقت عصيب .

٢. طبقت الدولة الكثير من المبادئ و القيم التي نادي بها مؤسسها بالرغم من المعوقات و الصعوبات التي أعرضتها.

التوصيات :

١- ضرورة إثراء المكتبات الجامعية بوثائق ومنشورات الدولة المهدية لأنها تحمل بين طياتها الكثير من المعلومات المهمة .

٢- ضرورة المزيد من البحث والتقصي في تاريخ الدولة المهدية لأنها نشأت تحت ظروف استثنائية .

قائمة المصادر و المراجع :

- القرآن الكريم .

١. محمد هائم عوض ، حماية المستهلك من منظور اقتصادي إسلامي (مقال بدورية، العدد ١٧ ، الخرطوم ، دار جامعة أفريقيا العلمية للنشر ، ١٩٩٧م.

٢. محمد سعيد القدال ، الإمام المهدي ، محمد أحمد بن عبد الله ، بيروت دار الجيل ، ١٩٩٢م .

٣. محمد سعيد القدال ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، بيروت ،دار الجيل، ١٩٩٧م.

٤. محمد إبراهيم أبو سليم ، منشورات المهدي ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٩.

٥. محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ، ١٩٢٠م – ١٩٥٥م .

٦. سرجي سمرنوف ، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي ، ترجمة هنري رياض ، بيروت دار الجيل ، ١٩٩٤م .

٧. فيفان أمينة باجي ، الخليفة عبد الله حياته و سياسته ، ترجمة مكي بشير ، الخرطوم ، المروة للطباعة ، ١٩٩٠م .

٨. سلاطين باشا ، السيف و النار ، الطبعة الثالثة ، بيروت دار الجيل ، ١٩٨٨م .

٩. نعوم شقير ، تاريخ السودان ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ، بيروت دار الجيل ، ١٩٨١م .

١٠.محمد إبراهيم أبو سليم الأرض في المهدية ، شعبة أبحاث السودان ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٠م .

١١.صالح العلي ، التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية في البصرة ، القرن الأول الهجري ، ط١ ، بيروت دار الطبيعة للنشر ، ١٩٦٩م .

١٢.حسين مرة ، النزاعات المادية في الفلسفة الإسلامية ، ج١ ، ج١ ، بيروت ، دار الفارابي للطباعة (١٩٧٨م)

١٣.مكي شبيكة ، السودان في قرون ، ط٣ ، بيروت دار الثقافة للطباعة ، ١٩٩١م .

١٤.عون الشريف قاسم ، الإسلام و العروبة في السودان ، ط١ ، بيروت ، دار الجيل ،١٩٨٩م